

Distr.
GENERAL

E/1997/9
24 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٧
٧-٤ شباط/فبراير و ١-٢ أيار/مايو ١٩٩٧
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

توفير الوثائق للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

مذكرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

١ - أوصت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في دورتها لعام ١٩٩٦ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تصدر وثائق اللجنة بجميع لغات المجلس الرسمية الست، في حدود الموارد القائمة (انظر E/1996/102، الفرع أولاً، مشروع المقرر الثالث).

٢ - وبعد إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع المقرر المذكور، كان معروضا على المجلس، في دورته الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٦، مشروع مقرر (E/1996/L.57) بشأن هذه المسألة. وطلب إلى الأمانة العامة في مشروع المقرر هذا أن تعد للمجلس في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٧ تقييما لسبل تنفيذ هذا المقرر في حدود الموارد القائمة. وقرر المجلس في مقرره ٣١٨/١٩٩٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أن يرجئ النظر في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة E/1996/L.57 حتى دورته التنظيمية لعام ١٩٩٧.

٣ - وتوفر هذه المذكرة معلومات أساسية عن الموضوع وعن التقييم المذكور في مشروع المقرر E/1996/L.57. والمذكرة مقدمة إلى المجلس للعلم.

E/1997/2

*

ثانيا - اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

٤ - أنشأ المجلس اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية باعتبارها لجنة دائمة بموجب قراره ٣ (د - ٢) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ (انظر E/1996/97) وتضطلع اللجنة بالوظائف التي أسندها إليها المجلس وفقا للمادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن للمجلس "أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه". وقد حدد قرار المجلس ٢٨٨ بآء (د-١٠) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٠، الاختصاصات الأصلية للجنة والذي ألغى بقرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤)، المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٨. وحدد قرار المجلس ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، الاختصاصات الحالية للجنة. وتجتمع اللجنة سنويا وفقا لمقرر المجلس ٣٠٤/١٩٩٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٥ - وكانت اللجنة تعرف في الأصل باسم "اللجنة المعنية بترتيبات التشاور مع الهيئات غير الحكومية (وعنوانها المختصر هو: لجنة المجلس المعنية بالمنظمات غير الحكومية)" (قرار المجلس ٣ (د-٢)، الجزء ثانيا، الفقرة ١)، وكانت تتألف من خمسة أعضاء. وهي تتألف الآن من ١٩ عضوا (قرار المجلس ٥٠/١٩٨١ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨١ والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمجلس (E/5715/Rev.2)). ويشار إليها في قرار المجلس ٣١/١٩٩٦ باسم "لجنة المجلس المعنية بالمنظمات غير الحكومية".

ثالثا - وثائق اللجنة

٦ - كانت وثائق اللجنة تقدم منذ إنشائها، باللغات الاسبانية والإنكليزية والفرنسية، التي حددتها المادة ٣٢ من النظام الداخلي للمجلس باعتبارها "لغات عمل" المجلس.

٧ - والوثائق الأساسية التي تنظر فيها اللجنة في دورتها السنوية هي كما يلي:

(أ) جدول الأعمال المؤقت المشروح؛

(ب) التقارير التي تقدمها كل أربع سنوات للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من المئتين الأولى والثانية؛

(ج) التقارير التي تقدم كل أربع سنوات: متابعة المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة؛

(د) مذكرات الأمين العام بشأن طلبات الحصول على المركز الاستشاري المؤجلة؛

(هـ) طلبات جديدة للحصول على المركز الاستشاري؛

(و) التماسات جديدة لإعادة تصنيف المركز الاستشاري.

رابعاً - الاعتبارات المتعلقة بالميزانية

٨ - يبلغ التقدير المتحفظ لحجم وثائق ما قبل الدورات لدورة اللجنة لعام ١٩٩٧ ٤٠٠ ١ صفحة. وعلى هذا الأساس أُعد بيان الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار . E/1996/L.57، (E/1996/L.58). وقد أشار الأمين العام في ذلك البيان إلى أن تنفيذ ذلك المقرر، أي تقديم جميع الوثائق إلى اللجنة باللغات الست الرسمية، "سيستلزم تدبير خدمات إضافية من خدمات المؤتمرات في عام ١٩٩٧ تقدر تكلفتها الكلية بمبلغ ٧٠٠ ٨٦٠ دولار".

٩ - ومع افتراض توافر شهرين كاملين لترجمة وثائق اللجنة لما قبل الدورة، ستزيد ٤٠٠ ١ صفحة من عبء العمل على دوائر اللغات الروسية والصينية والعربية في مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً فوق طاقاتها القصوى، التي قدرت في ضوء جميع الموارد المتاحة من الميزانية. بيد أنه سيتمكن إصدار وثائق الدورة أثناء انعقاد دورة اللجنة لعام ١٩٩٧ بجميع اللغات الرسمية دون حاجة إلى موارد إضافية من الميزانية.

١٠ - على أن إصدار جميع وثائق اللجنة لما قبل الدورة بجميع اللغات الرسمية يعد أيضاً مسألة ضخمة لن يتسنى لمكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم الاضطلاع بها دون موارد إضافية في إطار الباب ٢٦ هاء (خدمات المؤتمرات) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٥١ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وبطبيعة الحال، ستنشأ هذه المشكلة ذاتها في الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين المقبلة. وسيترتب على طلب المجلس إصدار جميع وثائق الدورات المقبلة للجنة بجميع اللغات الرسمية احتياجات كبيرة من الميزانية.

١١ - وتكمن المشكلة في العثور على وسيلة للتوفيق، بين ما أعربت عنه اللجنة من ضرورة توفير وثائقها بجميع اللغات الرسمية، من جهة، وبين عدم توفر الموارد الكافية في فترة السنتين الحالية للقيام بذلك، من جهة أخرى. ولا بد أيضاً من تذكير المجلس بالحكم الوارد في مشروع المقرر بوجوب أن يكون تنفيذه في حدود الموارد القائمة.

خامساً - الخلاصة

١٢ - تود الأمانة العامة أن تقترح إعادة تشكيل وثائق اللجنة بغية تقليل حجمها إلى القدر الذي يمكن به إصدارها بجميع اللغات الرسمية دون اللجوء إلى موارد مالية إضافية.

١٣ - ووفقا للنمط المستخدم في المؤتمرات الرئيسية الأخيرة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما من أجل اعتماد المنظمات غير الحكومية، ستعد الأمانة العامة موجزا لكل طلب جديد للحصول على المركز الاستشاري، وكل طلب جديد لإعادة تصنيف المركز الاستشاري، وستشير إلى توصيتها بقبول أو رفض مثل ذلك الطلب. وستتاح الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة بناء على طلبها، في صورتها الكاملة باللغة التي تقدم بها. وسيحدد أيضا نمط مماثل لذلك بالنسبة لطلبات الحصول على المركز الاستشاري المؤجلة.

١٤ - وستصدر التقارير المتعلقة بمتابعة المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة، بما في التقارير التي تقدم كل أربع سنوات، على النحو الذي تقدم به في الوقت الراهن، ولكن بجميع اللغات الرسمية.

١٥ - وسيلزم الحد بصورة ما من التقارير التي تقدمها كل أربع سنوات المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، من الفئتين الأولى والثانية، لكي تصدر جميعها بكل اللغات. وستقترح الأمانة العامة إيلاء النظر لتحديد صفحتين كحد أقصى لكل منظمة غير حكومية.

١٦ - وبهذه التدابير، سيتسنى جعل وثائق اللجنة لما قبل الدورة، في حدود ٦٠٠ إلى ٧٠٠ صفحة، مما يسمح بترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية الست.

— — — — —